رؤى عالمية

العدد 21، 22 يونيو 2022

صدمات الحرب:

اتجاهات الاقتصاد العالمي 2022
بين تباطؤ النمو وتفاقم التضخم

في خضم ما يعانيه الاقتصاد العالمي من تداعيات سلبية ناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19، جاءت الحرب الروسية - الأوكرانية لتضاعف هذه المعاناة الاقتصادية، حيث تسببت في ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مثل الغذاء والطاقة، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، فضلاً عن اضطرابات حركة التجارة، وتراجع الاستثمارات، وتفاقم حالة عدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

وفي هذا الإطار، يستعرض العدد (21) من سلسلة «رؤى عالمية»، أبرز ملامح الاقتصاد العالمي في عام 2022، من خلال التركيز على أهم ما تضمنه عدد من التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية، ومنها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وكذلك وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة «الإيكونوميست»؛ وذلك لعرض أهم التوقعات بشأن أوضاع الاقتصاد العالمي واتجاهاته ومؤشراته خلال العام الجاري، خاصة في ظل التداعيات السلبية والخسائر التي خلفتها الحرب الروسية - الأوكرانية، وتقييم تأثير هذه الحرب على كل من اقتصادات مجموعة السبع، وروسيا وأوكرانيا، وكذلك دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

إعداد:

هدير خالد
باحثة اقتصادية

تحرير:

إبراهيم الغيطاني
رئيس برنامج دراسات الطاقة -
المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

أحمد عاطف
رئيس التحرير التنفيذي للموقع الإلكتروني -
المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

• **"رؤى عالمية"** تصدر عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات ودور النشر العالمية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

• الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتّابها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة".

المحتويات:

أولاً: تراجع نمو الاقتصاد العالمي 4

ثانياً: رصد 10 اتجاهات للاقتصاد العالمي 4

ثالثاً: آفاق اقتصادات «مجموعة السبع» وروسيا وأوكرانيا 6

رابعاً: تباين أداء اقتصادات الشرق الأوسط 7

خامساً: تأثير الحرب الأوكرانية على بيئة الأعمال الدولية 8

أولاً: تراجع نمو الاقتصاد العالمي

أصدر صندوق النقد الدولي تقريره الدوري «آفاق الاقتصاد العالمي» World Economic Outlook، في أبريل 2022، تحت عنوان: «الحرب تعيق الانتعاش العالمي»[1]، حيث تضمن توقعات الصندوق للمؤشرات الكلية للاقتصاد العالمي، كما يتبين على النحو التالي:

1- تباطؤ نمو الاقتصادي العالمي: سيؤدي الصراع الروسي - الأوكراني إلى تباطؤ ملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2022، وفق صندوق النقد الدولي. وقد خفض الأخير من توقعاته لمعدل النمو العالمي إلى 3.6% خلال عامي 2022 و2023، مقارنةً بـ 4.4% و3.8% في هذين العامين على التوالي، وفقاً لتوقعات الصندوق في يناير 2022 قبل اندلاع الحرب الأوكرانية.

2- ارتفاع معدل التضخم: من المُتوقع استمرار ارتفاع معدل التضخم العالمي، في ظل تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية على أسعار الغذاء والطاقة، ليصل معدل التضخم السنوي في عام 2022 إلى 5.7% بالنسبة للاقتصادات المُتقدمة، و8.7% في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وذلك مقارنةً بـ 3.9% و5.9% على التوالي، وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي في يناير 2022. وحذر الصندوق من أن الحرب الحالية ستؤدي إلى تزايد احتمالات اندلاع الاضطرابات الاجتماعية في أنحاء مختلفة من العالم، وذلك مع استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

كما سيفرض ارتفاع أسعار الفائدة العالمية مع تشديد البنوك المركزية للسياسات النقدية لمواجهة التضخم، ضغوطاً متزايدة على عملات الاقتصادات الناشئة والنامية. وشدد الصندوق في تقريره على أهمية يقظة البنوك المركزية العالمية لتتبع تأثير الضغوط السعرية الراهنة على التضخم، والإفصاح عنها بوضوح مع مرونة السياسة النقدية.

توقعات «البنك الدولي» لأسعار السلع الأساسية في 2022

• يتوقع البنك الدولي، في تقرير «توقعات أسواق السلع»، الصادر في أبريل 2022، استمرار تفاقم أسعار الطاقة والغذاء حتى نهاية عام 2024؛ بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية. ومن المُرجح ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة تفوق 50% خلال العام الجاري قبل أن تتراجع خلال عامي 2023 و2024. وسيبلغ متوسط سعر خام برنت 100 دولار للبرميل في عام 2022، وهو أعلى مستوى له منذ 2013، فضلاً عن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بأكثر من الضعف خلال 2022، مقارنةً بالعام الماضي.

• يُرجح البنك الدولي ارتفاع أسعار السلع الزراعية والمعادن بنسبة 20% خلال عام 2022، وأن تقفز أسعار القمح أكثر من 40% لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق من حيث القيمة الاسمية؛ مما يضع ضغوطاً على الاقتصادات النامية التي تعتمد على الواردات الزراعية، خاصةً من روسيا وأوكرانيا.

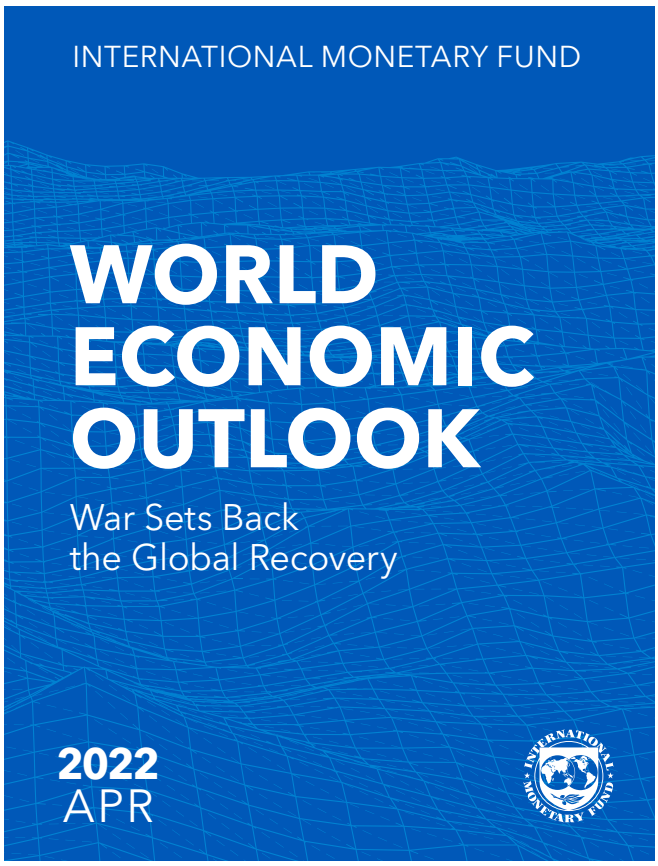

3- تراجع نمو التجارة العالمية: خفض صندوق النقد الدولي من توقعاته لمعدل نمو التجارة العالمية (وهو متوسط لقياس معدل النمو الصادرات والواردات) خلال عامي 2022 و2023، مُحققاً نسبة 5% و4.4% على التوالي، مقارنةً بنحو 6% و4.9% على الترتيب وفقاً للتوقعات السابقة في يناير 2022.

ثانياً: رصد 10 اتجاهات للاقتصاد العالمي

سلط تقرير صادر عن «دويتشه بنك» في ديسمبر 2021، بعنوان « Top-10 themes for 2022»[2]، الضوء على 10 اتجاهات للاقتصاد العالمي خلال عام 2022، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التقرير قد تضمن نظرة تفاؤلية لحد ما لكونه صدر قبل اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية. ويمكن استعراض هذه الاتجاهات على النحو التالي:

1- التفاؤل بشأن مواجهة جائحة «كوفيد-19»: على الرغم من المخاوف التي تكتنف النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي بعد تفشي جائحة كورونا، فإن هناك بعض الأسباب التي قد تدعو للتفاؤل، ومنها انتشار لقاحات كورونا وفاعليتها. وفي ضوء التجارب التاريخية السابقة، فإن العديد من الفيروسات أصبحت أقل خطورة بمرور الوقت. ومن ثم، فإنه في ظل التطور الحالي في مواجهة فيروس كورونا، تتزايد الثقة بشأن تجاوز البشرية لهذا الوباء.

2- تعافٍ بطيء للاقتصاد العالمي: لا تزال الاقتصادات العالمية تتعافى من التداعيات السلبية لتفشي جائحة «كوفيد-19»،

ومن المُتوقع أن يدعم التحفيز الاقتصادي الضخم، الذي جرى إنفاقه على الصعيدين المالي والنقدي في العالم، خروج الاقتصاد العالمي من مأزقه بعد الجائحة. بيد أن اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية يُفاقم من الأزمة الاقتصادية في العالم، ويُضعف فرص النمو الاقتصادي، خاصةً بالنسبة للاقتصادات النامية.

3- انتعاش تدريجي لسوق العمل: يستغرق الأمر ما بين 4 إلى 7 سنوات حتى يتعافى سوق العمل العالمي بعد الأزمات الاقتصادية، لكن هذه المرة بدأ تعافي سوق العمل بشكل أسرع، وإن كان تدريجياً. وفي هذا الإطار، أشار تقرير «دويتشه بنك» إلى تراجع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 4.2% في نوفمبر 2021، ليقترب من المستويات المُتحققة قبل تفشي جائحة كورونا. كما ارتفعت معدلات مشاركة القوى العاملة في الدول الأوروبية مثل فرنسا وإسبانيا. لكن يُثير ذلك، في الوقت نفسه، مزيداً من المخاوف بشأن ارتفاع التضخم في ظل نمو الأسعار المدفوع بنمو التوظيف.

4- تركيز الشركات على كفاءة إدارة الأصول: من المُتوقع أن ينصب تركيز الشركات خلال عام 2022 على تعزيز كفاءة إدارة الأصول، في ظل الضغوط التي تتعرض لها عائدات حقوق الملكية، وهوامش الربح؛ نتيجة مطالبات العمال برفع الأجور، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً، والتي ستزيد من تكاليف الاقتراض.

من جهة أخرى، يشير تقرير «دويتشه بنك» إلى أن أحد علامات تحسن أداء الشركات يتمثل في ارتفاع نسبة «دوران الأصول» - هو مؤشر يقيس مبيعات الشركة بالنسبة لقيمة أصولها - للشركات المُقيدة في مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» خلال الفترة الماضية، بما يبعث بمزيد من التفاؤل بشأن عودة معدل «دوران الأصول» إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية لعام 2008، الأمر الذي ستترتب عليه زيادة عوائد الأسهم بمقدار الثُلثين.

5- بناء أرصدة من المخزونات: في ظل استمرار أزمة سلاسل التوريد العالمية، من المُرجح أن يحرص التجار والمُصنعون على بناء أرصدة كافية من مخزون السلع الوسيطة ومواد الخام؛ لمواجهة أي نقص مُحتمل في السلع بالأسواق، والتكيف مع طلبات المستهلكين. وفي هذا السياق، يُرجح «دويتشه بنك» أن تكون معدلات نمو الطلب وإنفاق المستهلكين أقل من المُتوقع، حيث إن طلب العملاء لا يتعافى بالسرعة التي تعتقدها الشركات، فضلاً عن ميل المستهلكين نحو الادخار وسط الأزمات الحالية، مما سينجم عنه حدوث وفرة وفائض كبير في حجم المخزونات.

6- تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار: ستتجه الولايات المتحدة لتحسين قواعد المنافسة بالسوق في عام 2022، ومن المُرجح أن تحذو بقية دول العالم الغربي حذوها. فقد أصدر الرئيس جو بايدن، في يوليو 2021، أمراً تنفيذياً يستهدف تعزيز المنافسة بين الشركات، فضلاً عن إطلاق 72 مبادرة للتصدي للتحديات المُتعلقة بالمنافسة والاحتكار. وعليه، يتوقع التقرير أن يشهد عام 2022 عصراً من «المنافسة المُعززة»، ومزيداً من العقبات أمام عمليات الاستحواذ الضخمة.

7- نهاية «الأموال المجانية» في أسواق الأسهم: من المُتوقع أن يؤدي سحب التحفيز الذي جرى تقديمه لأسواق الأسهم بعد جائحة كورونا، جنباً إلى جنب مع الارتفاع في أسعار الفائدة الأمريكية؛ إلى إعادة ترتيب وهيكلة الأسواق المالية، ولكن ليس انهيارها. وسيتضح ذلك جلياً في تباطؤ تدفقات الاستثمار بالبورصات، خاصةً مع توجه المستثمرين نحو أسواق السندات والاستثمارات البديلة.

8- تصاعد «عسكرة الفضاء»: يرى التقرير أن «عسكرة الفضاء» من أهم القضايا التي سيتصاعد الاهتمام الدولي بها في عام 2022، مُبيناً أن المُعضلة الرئيسية بشأنها تتمثل في تجنب الأطراف الدولية التوصل إلى اتفاق بشأن وضع قواعد تحكم عمليات «عسكرة الفضاء». ومن المُتوقع أن يتصاعد التهديد العسكري في الفضاء العام الجاري، خاصةً مع تزايد عدد الدول التي تُطلق أقماراً صناعية عسكرية للمراقبة، فضلاً عن وجود تطور جوهري آخر يتعلق باستكمال بناء محطة الفضاء الصينية «تيانجونج» في عام 2022.

9- تحول العملات الرقمية للبنوك المركزية إلى واقع: من المُتوقع أن تحل عملات البنوك المركزية الرقمية محل النقود تدريجياً، فحالياً تقوم نحو 86% من البنوك المركزية في العالم بتطوير عملات رقمية خاصة بها، ومن المُرجح أن يكون لدى الغالبية العظمى من الدول عملات رقمية خلال الخمس أو

الست سنوات المقبلة. وأشار تقرير «دويتشه بنك» إلى أن الاقتصادات الناشئة ستقود هذا السباق.

10- نمو إصدارات سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية: من المُرجح أن تشهد إصدارات سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، نمواً ملموساً في عام 2022، لتستكمل بذلك مسارها القوي الذي بدأته في العام الماضي. فقد باتت الشركات أكثر إدراكاً أن المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تؤثر بشكل كبير على أعمالها واستثماراتها.

ثالثاً: آفاق اقتصادات «مجموعة السبع» وروسيا وأوكرانيا

أصدرت وحدة الاستخبارات الاقتصادية EIU التابعة لمجلة «الإيكونوميست» البريطانية، تقريراً في مارس 2022 بشأن آفاق الاقتصاد العالمي خلال هذا العام، تحت عنوان: «تقييم تأثير الحرب على اقتصادات مجموعة السبع وروسيا وأوكرانيا»[3]. وسلط التقرير الضوء على تأثير الحرب الروسية - الأوكرانية على اقتصادات مجموعة السبع (التي تضم عدداً من اقتصادات أوروبا وأمريكا الشمالية؛ وهي فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا)، بالإضافة إلى اقتصادي روسيا وأوكرانيا.

وبشكل عام، أوضح التقرير أن معدل نمو الاقتصاد العالمي سيبلغ 3.4% خلال عام 2022، انخفاضاً من توقعات ما قبل الحرب الأوكرانية والبالغة 3.9%. وستؤثر هذه الحرب على نمو اقتصادات مجموعة السبع من خلال 3 قنوات رئيسية؛ هي تأثير العقوبات الغربية على التجارة بين الغرب وروسيا، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، واضطرابات سلاسل التوريد (التي تُضاف للاختناقات التي سببتها جائحة كورونا). وتتمثل أبرز توقعات تقرير «الإيكونوميست» في الآتي:

1- تضرر اقتصادات منطقة اليورو: تعد الأكثر تعرضاً لتداعيات الحرب في أوكرانيا؛ نتيجة الصدمة المزدوجة التي تواجهها هذه الاقتصادات بسبب التأثير السلبي على حركة التجارة الخارجية، وارتفاع أسعار الطاقة. وسيُزيد الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية، من التضخم المُرتفع بالفعل في أوروبا، ومن اضطرابات سلاسل التوريد؛ مما يؤثر على تعافي تلك الاقتصادات من جائحة «كوفيد-19». وبناءً عليه، خفض تقرير «الإيكونوميست» من توقعاته للنمو في منطقة اليورو خلال العام الجاري، لتصل إلى حوالي 3.3%، مقارنةً بـ 4% سابقاً.

2- تأثر اقتصادات أمريكا الشمالية: ستتأثر هذه الاقتصادات حتماً بارتفاع أسعار السلع عالمياً، والذي سيترتب عليه ارتفاع التضخم، وتراجع القوة الشرائية للأسر. كما يرجح التقرير أن تتعرض اقتصادات أمريكا الشمالية لمخاطر الركود التضخمي (أي تباطؤ النمو، وارتفاع معدلات التضخم).

وعلى صعيد توقعات معدلات النمو في الاقتصادين الأمريكي والكندي، فقد خفض التقرير من توقعاته لمعدل نمو الناتج المحلي الأمريكي ليبلغ 3% هذا العام، انخفاضاً من التوقعات السابقة البالغة 3.4%. بينما أبقى على توقعاته لنمو الاقتصاد الكندي دون تغيير عند 3.8%، حيث سيتم تعويض التأثير السلبي لارتفاع التضخم من خلال العوائد الإيجابية لارتفاع أسعار النفط.

3- تعافٍ بطيء لاقتصاد اليابان: عدّل تقرير «الإيكونوميست» من توقعاته لنمو الاقتصاد الياباني بشكل طفيف، ليبلغ 2.8% في العام الجاري، حيث من المُرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية إلى ارتفاع التضخم؛ مما يقلل نسبياً من انتعاش الطلب المحلي. وبشكل عام، يتوقع التقرير تعافي الناتج المحلي الإجمالي لليابان ليصل خلال النصف الثاني من عام 2022 إلى مستويات ما قبل الجائحة، وهو مسار أبطأ مما هو عليه في اقتصادات مجموعة السبع.

4- انكماش الاقتصاد الروسي: من المُتوقع أن ينكمش بنسبة 10% في العام الجاري، متأثراً بالعقوبات الغربية، وزيادة معدل التضخم والضغط على القوة الشرائية للأسر، بالإضافة إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية من الاقتصاد الروسي، وتراجع صادرات النفط في ظل فرض بعض الدول حظراً على واردات الطاقة الروسية.

ويُرجح أن تسعى روسيا للحصول على دعم الصين، وهو ما قد يُعوض موسكو عن خروج الشركات الغربية بشكل جزئي فقط. ويتوقع تقرير «الإيكونوميست» تعافي

الناتج المحلي الإجمالي لروسيا في عام 2025 إلى مستويات ما قبل الحرب الأوكرانية.

5- خسائر ضخمة في الاقتصاد الأوكراني: من المُتوقع أن يسجل هذا الاقتصاد ركوداً بنسبة 46.5% في عام 2022، وسط الخسائر البشرية، وتدمير البنية التحتية، والآفاق القاتمة بشأن إعادة إعمار البلاد. ولا يرجح التقرير تعافي الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا إلى مستويات ما قبل الحرب، لأكثر من عقد.

رابعاً: تباين أداء اقتصادات الشرق الأوسط

أصدر البنك الدولي في أبريل 2022 تقريره الدوري بشأن أداء اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحت عنوان: «مراجعة الحقائق: تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوقات عدم اليقين»-Reality Check: Forecasting Growth In The Middle East And North Africa In Times Of Uncertainty[4]. ويمكن عرض أبرز نتائج التقرير في الآتي:

1- تحسن النمو الاقتصادي: من المُتوقع نمو اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 5.2% خلال عام 2022، مقارنةً بحوالي 3.3% في عام 2021. وعلى الرغم من أن هذا يُعد أسرع معدل نمو منذ عام 2016، فإن مساره لا يزال تكتنفه حالة من عدم اليقين الناتجة عن الحرب في أوكرانيا، بالإضافة إلى التطورات الخاصة بفيروس كورونا.

2- تفاوت معدلات النمو: يكشف البنك الدولي أن بيانات اقتصادات المنطقة تخفي بعض التفاوت في الأداء، حيث تستفيد الدول المُنتجة للنفط من ارتفاع أسعاره، إلى جانب ارتفاع معدلات التطعيم ضد فيروس كورونا. في حين يتأخر النمو الاقتصادي في الدول الأخرى التي تعاني هشاشة الأوضاع الاقتصادية، إذ تشير البيانات إلى أن 11 من أصل 17 اقتصاداً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لن يعود بنهاية عام 2022 إلى مستويات ما قبل الجائحة.

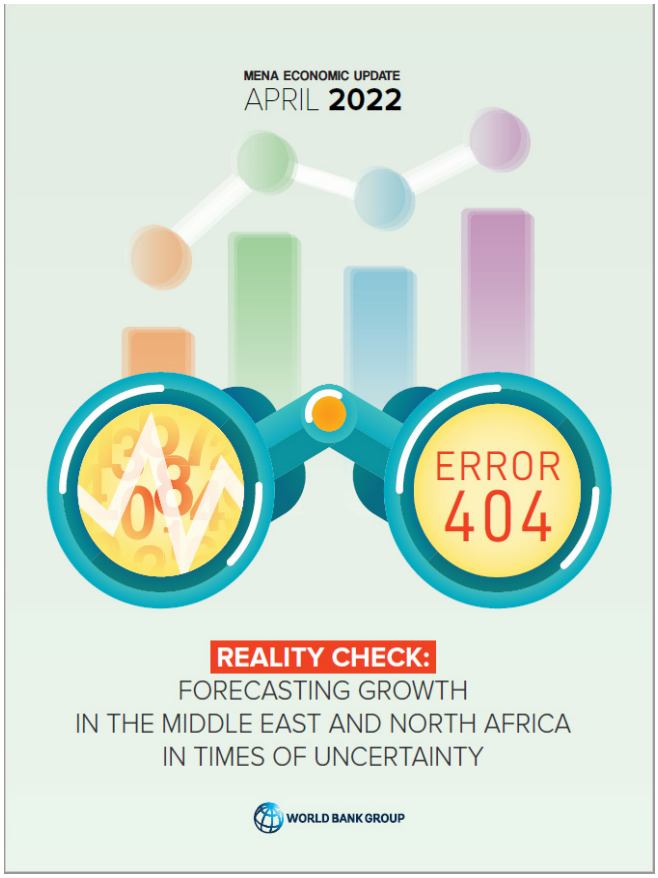

ومن المُتوقع أن يبلغ معدل النمو في الدول المُصدرة للنفط (تضم دول مجلس التعاون الخليجي) حوالي 5.4% خلال العام الجاري، و4.7% في الدول النامية المُصدرة للنفط (منها العراق والجزائر)، و4% في الدول النامية المُستوردة للنفط (مثل تونس).

توقعات البنك الدولي لمعدلات النمو والتضخم في اقتصادات الشرق الأوسط خلال عام 2022 (%)

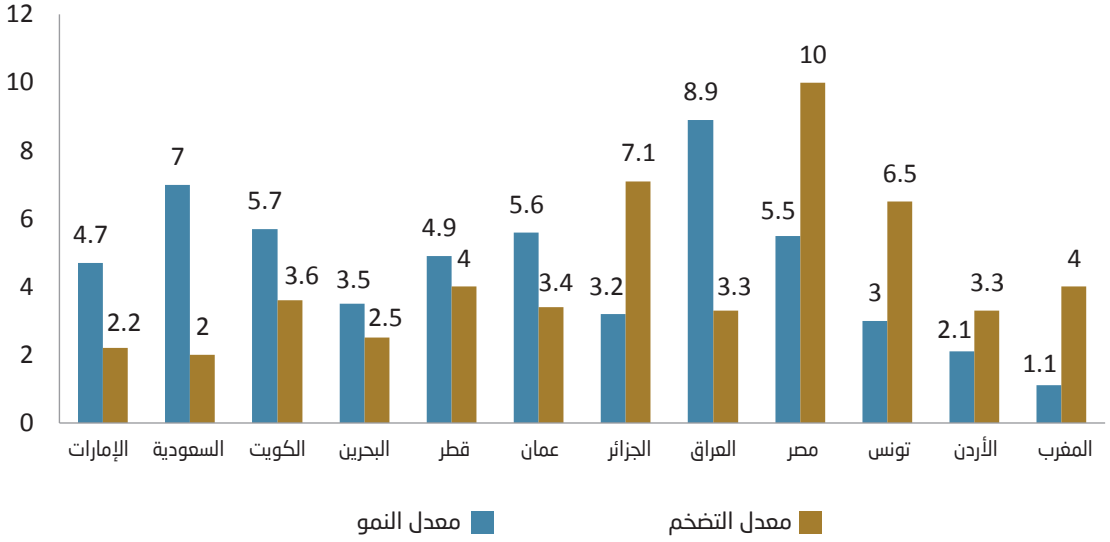

3- تصاعد الضغوط التضخمية: ثمة تأثيرات سلبية للحرب الروسية - الأوكرانية على بعض اقتصادات المنطقة، حيث يُتوقع ارتفاع مخاطر انعدام الأمن الغذائي فيها، مع ارتفاع السلع الزراعية والغذائية. كما ستتضرر عائدات السياحة في بعض الدول بسبب انخفاض أعداد السائحين الوافدين إليها من روسيا وأوكرانيا، بالإضافة إلى تدهور الموازين السلعية في الدول المُستوردة للنفط. بيد أنه في الوقت نفسه حققت بعض دول المنطقة، خاصةً المُصدرة للنفط، عائدات قوية مدعومة بارتفاع أسعار الطاقة عالمياً.

ويتوقع البنك الدولي ارتفاع معدل التضخم خلال العام الجاري ليبلغ متوسطه 3% في دول مجلس التعاون الخليجي، و7.1% في الدول النامية المُصدرة للنفط، و3.7% في الدول النامية المُستوردة للنفط.

4- هشاشة الأوضاع المالية: سوف تتسبب الحرب الأوكرانية في عدد من الآثار غير المباشرة على اقتصادات المنطقة، ولعل أبرزها التأثير السلبي على حالة الاستقرار المالي في بعض الدول، خاصةً التي تعاني ارتفاع مستويات الدين، بالتوازي مع رفع البنوك المركزية الرئيسية حول العالم أسعار الفائدة لمواجهة التضخم المُرتفع. كذلك تتضمن هذه الآثار زيادة الاضطرابات الاجتماعية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة بسبب الحرب، إلى جانب تحول المساعدات الإنسانية بعيداً عن الدول ذات الأوضاع الهشة في الإقليم، حيث يتحول المانحون إلى أوكرانيا لمواجهة الأزمة الإنسانية الناجمة عن حالة الحرب هناك.

خامساً: تأثير الحرب الأوكرانية على بيئة الأعمال الدولية

أصدرت وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة «الإيكونوميست»، تقريراً بعنوان: «Five ways in which the war in Ukraine Will change business»[5]، أوضحت فيه 5 ملامح رئيسية ستتأثر من خلالها بيئة الأعمال الدولية في ضوء الحرب الروسية - الأوكرانية، وذلك كما يلي:

1- توطين سلاسل التوريد محلياً: تعطلت سلاسل التوريد بسبب جائحة كورونا، وفي هذا الصدد فإن الصعوبات التي سببتها الحرب الروسية - الأوكرانية ستطيل هذه الاضطرابات، وستفرض ضغوطاً إضافية على الشركات في قطاعات حيوية مثل السيارات. وسيدفع ذلك المُنتجين في العالم إلى تقصير سلاسل التوريد، وهو ما قد يعني زيادة مخزون المكونات الرئيسية، أو الاستثمار لتعزيز إنتاج الموردين المحليين.

2- تبني سياسات غذائية مُستدامة: عززت الحرب الأوكرانية المخاوف بشأن الأمن الغذائي العالمي. إذ ستجبر هذه الأزمة العديد من الحكومات على مراجعة سياساتها الغذائية والزراعية، وسيتجه بعضها لزيادة الاستثمارات في التكنولوجيا الزراعية والغذائية، أو حتى طرح منتجات البروتين البديلة، كما في ألمانيا.

3- تفاوت الاستثمار في الطاقة: تحت وطأة الحرب الأوكرانية، ستعمل الدول الأوروبية على تعزيز برامج الاستثمار لزيادة كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، حتى مع توسع الميزانيات الدفاعية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية مؤخراً. وكل هذا سيجعل من الصعب على الدول المُتقدمة تقديم الدعم المالي للطاقة في الاقتصادات الناشئة، وهو الدعم الذي لم يصل بالفعل إلى مستوى التعهدات السابقة.

4- تشعب النظام النقدي العالمي: رداً على العقوبات المالية الغربية على روسيا، ستضطر موسكو وغيرها من الدول للبحث عن بدائل للأنظمة المالية المُرتكزة على الدولار الأمريكي. ولدى روسيا والصين بالفعل بدائل ناشئة عن نظام المدفوعات العالمي «سويفت»، ولكنها أقل نضجاً، وتتقدم ببطء. وبدلاً من ذلك، ستشرع بعض الدول لتطوير بدائل لنظم تحويل الأموال دولياً، اعتماداً على العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية.

5- تسييس التكنولوجيا في العالم: باتت التكنولوجيا مُسيسة وأكثر إقليمية على نحو متزايد، حيث نُظر إلى التكنولوجيا على أنها وسيلة لتعزيز قوة بعض الدول الكبرى في مواجهة الأخرى، وهذا ما يفسر موقف الولايات المتحدة من الحرب التجارية مع الصين. فيما أصبحت شبكة الإنترنت أكثر وطنية وأقل عالمية، فالصين هي الدافع وراء هذا التغيير عبر استخدام «جدار حماية وطني» لتقييد الوصول إلى المحتوى الذي تعتبره الحكومة خطيراً، أو من خلال نهج الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات وتنظيمها.

المصادر:

1- International Monetary Fund, World Economic Outlook: War Sets Back The Global Recovery, April 2022, accessible at: https://bit.ly/3mICBDX

2- Deutsche Bank Research, Top-10 themes for 2022, December 2021, accessible at: https://bit.ly/3mJ9xfO

3- **The Economist Intelligence Unit** , Assessing the impact of war on G7 economies, Russia and Ukraine, March 2022, accessible at: https://bit.ly/3zzPacA

4-**World Bank**, MENA Economic Update: Reality Check: Forecasting Growth in the Middle East and North Africa in Times of Uncertainty, April 2022, accessible at: https://bit.ly/3xUm3Q5

5- **The Economist Intelligence Unit**, Five ways in which the war in Ukraine will change business, 2022, accessible at: https://bit.ly/3Md9LXy

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية فصلية، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات يومية ترصد وتحلل وتقييم الأحداث والتحولات الإقليمية على المدى القصير التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم وتداعياتها على منطقة الخليج العربي لدعم عملية صنع القرار.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر شهرياً عن «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

أوراق أكاديمية: أوراق علمية متخصصة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تتضمن أبرز التقديرات والتحليلات التي ينتجها باحثو المركز، أو ما ينشر على موقعه الإلكتروني أو الدورية التي تصدر عن المركز، وترسل عبر البريد الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.

فعاليات المستقبل: ينظم مركز "المستقبل" عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة - حلقات النقاش - الدورات التدريبية)

ملفات المستقبل: سلسلة ملفات تجميعية تصدر بشكل غير دوري، وتتناول أهم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية، التي تشغل اهتمام الجمهور وتتصدر نقاشات المجال العام وقت صدورها.

رؤى عالمية: تهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات والدوريات البحثية الغربية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

جميع حقوق النشر محفوظة © 2022